

Distr.: General  
18 November 2013  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الخامسة

فيينا، ٢-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت\*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	..... ثانياً - خلاصة وافية
٢	..... ترينيداد وتوباغو

\* CAC/COSP/IRG/2014/1



## ثانياً - خلاصة وافية

### ترينيداد وتوباغو

#### ١ - مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لترينيداد وتوباغو في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ترينيداد وتوباغو دولة ديمقراطية موحدة تتألف من جزيرتين توأمين، وهي مستعمرة بريطانية سابقة. ولذا فإن نظامها الديمقراطي البرلماني يسير على نهج نظام وستمنستر الإنكليزي. وقد صدقت ترينيداد وتوباغو على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦.

وقد نالت ترينيداد وتوباغو استقلالها في عام ١٩٦٢ واعتمدت دستوراً جمهورياً في عام ١٩٧٦، استعاضت فيه عن العاهل البريطاني برئيس ينتخبه البرلمان ليتولى رئاسة الدولة. وينص الدستور على الفصل بين السلطات بتقسيم الحكومة إلى فروع ثلاثة: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية.

والسلطة التنفيذية يتولاها الرئيس، الذي يتصرف وفق ما يشير عليه به مجلس الوزراء، إلا في الحالات التي ينص فيها الدستور على غير ذلك. ويتكوّن مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، وهو زعيم الحزب السياسي صاحب الأغلبية في البرلمان، والنائب العام وسائر الوزراء الذين يعيّنهم الرئيس من بين أعضاء البرلمان. ويجوّل الدستور مجلس الوزراء صلاحية توجيه العام للحكومة والتحكّم في سير عملها، ويجعله مسؤولاً مسؤولاً مسؤولية جماعية أمام البرلمان.

والسلطة التشريعية يتولاها برلمان ذو مجلسين، مجلس للشيوخ ومجلس للنواب. وبموجب قانون التنظيمات الإدارية البلدية لسنة ١٩٩٠، تدير مجالس الحكم المحلي التنظيمات الإدارية على مستوى الإقليم والمدينة والحي. وحتى يتمّ إقرار تشريع ما كقانون، فلا بد أن يحصل على أغلبية الأصوات في كلا المجلسين وأن يوافق عليه الرئيس. ولا بد لبعض التشريعات، كالتشريعات التي تؤثر على الحقوق الدستورية، من أن تحصل على أغلبية أكبر في كلا المجلسين.

وتتكوّن السلطة القضائية من محاكم المستوى الأعلى (دائرة القضاء العليا التي تتكوّن من محكمة عليا ومحكمة استئناف)، ومحاكم المستوى الأدنى (المحاكم الجزئية)، والمجلس الخاص، وهو بمثابة محكمة الاستئناف العليا.

ويقوم النظام القانوني لترينيداد وتوباغو على نظام القانون الأنغلو سكسوني المتبع في إنكلترا وتشريعات التطبيق العام النافذة في إنكلترا لسنة ١٨٤٨ والمعدّلة بالتشريعات المحلية اللاحقة.

ولا يوجد قانون جنائي موحد، فالأفعال الجنائية يحددها إمّا القانون الأنغلو سكسوني (مثل القتل العمد) أو تشريع معيّن (مثل غسل الأموال).  
وبالإضافة إلى جهاز الشرطة، توجد أجهزة وهيكل عدة تختص بالكشف عن وقائع الفساد والتحقيق فيها وإحالتها إلى القضاء.

#### لجنة النزاهة

أنشأ قانون نزاهة الحياة العامة لسنة ٢٠٠٠ لجنة النزاهة، المكلفة بالتحقيق في شكاوى الفساد المقدّمة ضد الأشخاص الذين يشغلون مناصب عامة. كما تطلب هذه اللجنة إقرارات الذمة المالية من كبار الموظفين العموميين وتتحقّق منها. ويعيّن الرئيس أعضاء اللجنة بعد التشاور مع رئيس الوزراء وزعيم المعارضة. ولا يجوز عزل أعضاء اللجنة إلاّ بقرار من الرئيس.

#### جهاز شرطة ترينيداد وتوباغو

مكتب تحقيقات مكافحة الفساد هو جهازٌ مستقل تتألف هيئة موظفيه من ضباط شرطة من جهاز شرطة ترينيداد وتوباغو. وفرقة مكافحة الاحتيال جزء من جهاز شرطة ترينيداد وتوباغو. وتقوم هاتان المؤسساتان بالتحقيق في المسائل المتعلقة بالفساد حسب الولاية المسندة إلى كل منهما.

#### مدير هيئة النيابة العامة

أنشأت المادة ٩٠ من الدستور منصب مدير هيئة النيابة العامة وبيّنت الولاية المسندة إليه. ويصرّح قانون منع الفساد لسنة ١٩٨٧ لمدير هيئة النيابة العامة ببدء التحقيقات في جرائم الفساد.

#### اللجان المعنية بسير وسلوك الموظفين

أنشأ الدستور اللجان التالية لتتولى التحقيقات في التجاوزات أو في المسائل المتعلقة بالفساد: لجنة الخدمة العمومية ولجنة جهاز الشرطة ولجنة جهاز التعليم ومجلس طعون الخدمة العمومية. ويعيّن الرئيس أعضاء هذه اللجان ولا يجوز عزلهم إلاّ بقرار منه. ولا يحق لأيّ عضو في هذه اللجان أن يُعيّن في أيّ وظيفة عمومية لمدة ثلاث سنوات من انتهاء عضويته.

## أمين المظالم

أنشئ منصب أمين المظالم بموجب المادة ٩١ من الدستور، ليضطلع بمسؤولية التحقيق في الشكاوى التي تتقدم بها الإدارات أو الهيئات الحكومية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالفساد. وأمين المظالم يعينه الرئيس، ويتبع البرلمان، ولا ينبغي له أن يشغل أي منصب آخر أو مهنة أخرى.

## هيئة شكاوى الشرطة

أنشأ قانون هيئة شكاوى الشرطة لسنة ٢٠٠٦ هذه الهيئة المستقلة، التي تضطلع بمسؤولية التحقيق في شكاوى الفساد والتجاوزات ورصدها داخل جهاز الشرطة. ويعين الرئيس مدير الهيئة ونائبه حسبما يشير عليه به كل من رئيس الوزراء وزعيم المعارضة، ولا يجوز أن يكون المدير قد سبق له العمل كضابط شرطة.

## لجان التحقيق

أعطى قانون لجان التحقيق لسنة ١٨٩٢ السلطة للرئيس كي يشكل لجنة للتحقيق في سلوك الموظفين العموميين في المسائل المتعلقة بالصالح العام، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالفساد. ولا يجوز مقاضاة أي عضو من أعضائها فيما يتعلق بأي عمل قام به بصفته عضواً فيها. وليس من حق أعضاء لجان التحقيق الحصول على أي مقابل نظير عملهم، إلا إذا وافق البرلمان على ذلك.

## وحدة الاستخبارات المالية

أنشئت وحدة الاستخبارات المالية بموجب قانون وحدة الاستخبارات المالية لسنة ٢٠٠٩، وهي المؤسسة الرئيسية التي تقوم على جمع الاستخبارات والمعلومات المالية وتحليلها ونشرها وتبادلها مع أجهزة إنفاذ القانون المحلية والدولية والمؤسسات المالية، والتجارية. وتعين لجنة الخدمة العمومية موظفي الوحدة.

## ٢- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

### ٢-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

الرشو والمتاجرة بالنفوذ (المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢١)

جرمت المادة ٣ من قانون منع الفساد لسنة ١٩٨٧ رشو الموظفين العموميين. وبالرغم من أن القانون يستخدم تعبيراً عاماً بالإنكليزية للإشارة إلى الشخص الذي يتلقى الرشوة "agent"، فإن هذا التعبير، معرّف لتعريفه في المادة ٢ من قانون منع الفساد لسنة ١٩٨٧ تعريفاً مشابهاً

في نطاقه لتعبير "الموظف العمومي" في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتُميز المادة ٣ بين الرشو والارتشاء، وهي متسقة مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. إلا أن القانون لم يدرج تعبير "الكيان" ضمن المستفيدين من المزايا غير المستحقة على غير ما تقضي به كل من المادتين ١٥ و ١٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ولا تتناول تشريعات ترينيداد وتوباغو في الوقت الراهن رشو الموظفين العموميين الأجانب وارتشاءهم.

وبالرغم من أن ترينيداد وتوباغو اعتمدت تشريعات تُلزم الموظفين العموميين بالتصرف بنزاهة وحيادية في ممارستهم لواجباتهم العامة، فلا توجد جريمة جنائية تتناول المتاجرة بالنفوذ من حيث بيعه وشراؤه.

ولا تتناول تشريعات ترينيداد وتوباغو في الوقت الراهن الرشو والارتشاء في القطاع الخاص.

#### غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان ٢٣ و ٢٤)

تتناول المواد من ٤٣ إلى ٤٦ من قانون عائدات الجريمة لسنة ٢٠٠٠ غسل الأموال من الوجهتين الجنائية والوقائية، وتشمل جميع الأعمال المتعلقة بإخفاء عائدات الجريمة أو التصرف فيها أو نقلها أو تبديلها أو تمويهها. ويجري تناول جرائم الشروع والتآمر عبر القانون الأنغلو سكسوني.

وقد تؤدي الإدانة بغسل الأموال إلى حكم بالسجن لمدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات، فيما يؤدي ارتكاب الجريمة من قبل جماعة إجرامية منظمة أو من قبل شخص مستخدماً تسهيلات يتيحها له نشاطه المهني إلى عقوبات مشددة بالسجن لمدة تتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة. وبالإضافة إلى ذلك، تجوز مصادرة جميع الأموال التي تم غسلها ونزع ملكيتها مع إبلاء الاعتبار الواجب لحقوق الأفراد من الغير الحسني النية.

وتشمل الجرائم الأصلية جميع الجرائم المخلة بالشرف في ترينيداد وتوباغو، وكذا الجرائم التي تُرتكب في الخارج ما دامت تُشكل جرائم مخلة بالشرف في ترينيداد وتوباغو. ومن ثم فإن جميع جرائم الفساد في قانون منع الفساد لسنة ١٩٨٧ تُعد جرائم أصلية. ويمكن أن يُدان شخص بغسل الأموال والجريمة الأصلية معاً.

وقد قُدمت ترينيداد وتوباغو نسخاً رسمية من تشريعاتها المتعلقة بغسل الأموال إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وتتناول المواد من ٤٣ إلى ٤٦ من قانون عائدات الجريمة الإخفاء الجنائي، بما يستوفي مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الاختلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢)  
تجرّم المادتان ١٨ و ١٩ من قانون السرقة لسنة ١٩١٩ قيام أيّ موظف عام بسرقة أيّ مال يتسلمه أو يؤتمن عليه بحكم وظيفته، أو اختلاسه، أو التصرف فيها بما يشمل التبيد. وتشير المادة ١٩ تحديداً إلى الموظفين العموميين لدى جهاز البريد الوطني.

وبالرغم من وجود تشريعات تُلزم الموظفين العموميين بممارسة عملهم بنزاهة وحيادية (بموجب المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون نزاهة الحياة العامة لسنة ٢٠٠٠)، فإنّه، على غير ما تقتضي به المادة ١٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لا توجد أحكام تجعل من مخالفة ذلك جريمة جنائية.

وحيث قدّم للبرلمان مشروع تعديل قانون منع الفساد لسنة ٢٠٠١، تضمّن المشروع حكماً كان من شأنه أن يجرمّ الإثراء غير المشروع، بما يتسق مع المادة ٢٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، غير أنّ البرلمان لم يمرر ذلك الجزء من مشروع القانون. وكبديل لذلك، تعتمد ترينيداد وتوباغو على المواد من ٢١ إلى ٢٤ من قانون نزاهة الحياة العامة لسنة ٢٠٠٠، والتي تُلزم الموظفين العموميين بتقديم إقرارات ذمة مالية إلى لجنة النزاهة. ويمكن أن يؤدي عدم تقديم هذه الإقرارات، أو تقديم إقرارات زائفة، إلى عقوبة قسوى بالسجن لمدة عشر سنوات وغرامة قدرها ٢٥٠.٠٠٠ دولار أو بما يساوي قيمة الممتلكات التي لم يُفصح عنها.

وتجعل المادة ١٨ من قانون السرقة لسنة ١٩١٩ من اختلاس المال في القطاع الخاص من قبل أيّ موظف جريمة جنائية، بما يستوفي مقتضيات المادة ٢٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

#### إعاقة سير العدالة (المادة ٢٥)

تجرّم المادة ٧ من قانون الجرائم الجنائية لسنة ١٨٤٤ قيام أيّ شخص بارتكاب عمل "إعاقة سير العدالة العامة أو منعه أو الانحراف به أو إفشاله". ويُتوخى تطبيق هذا التشريع الواسع النطاق على الأعمال المنصوص عليها في المادة ٢٥ (أ) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، تجرّم المادة ١٠ من قانون الحث باليمين لسنة ١٩٢٥ تحريض الغير على الإدلاء بشهادة زور أو تدبير ذلك أو الشروع فيه.

وتنص المادة ٢٤ من قانون محاكم الإجراءات الوجيهة لسنة ١٩١٨ على مجموعة واسعة من الجرائم الجنائية التي تنطبق على التدخل في عمل الموظفين القضائيين، بما في ذلك العنف والتهديد والإساءة قولاً أو كتابة. أمّا إعاقه مسؤولي إنفاذ القانون فيتناولها القانون الأنغلو سكسوني فضلاً عن قانون محاكم الإجراءات الوجيهة لسنة ١٩١٨. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ المادتين ٥٩ و ٦٠ من قانون جهاز الشرطة لسنة ٢٠٠٦ تجرّمان إعاقه ضباط الشرطة عن أداء واجباتهم أو رفض مساعدتهم في تنفيذها.

#### مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

وسّعت المادة ١٦ من قانون التفسير لسنة ١٩٦٢ نطاق المسؤولية الجنائية على وجه التحديد ليشمل الشركات والهيئات أو الكيانات المؤسسية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية (بشأن الشركات) لسنة ١٩٦١ تُسند للمحاكم الاختصاص بمحاكمة الشركات والهيئات المؤسسية الأخرى، بناءً على طلب النيابة العامة. ولا تمسُّ هذه المسؤولية القانونية بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين الذين يرتكبون الجريمة ذاتها. وتشمل العقوبات توقيع الغرامات أو غيرها من الجزاءات النقدية، حسب تقدير المحكمة.

#### المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

تنص المادة ٢ من قانون الشركاء والمخرضين لسنة ١٩٢٥ على أنّ أيّ شخص "يساعد" في ارتكاب أيّ جريمة أو "يخرض عليها أو يقدم المشورة بشأنها أو يديرها" تجوز محاكمته ومعاقبته باعتباره فاعلاً رئيسياً. وتجرم أحكام المادة ٦٥ من قانون التفسير لسنة ١٩٦٢، فيما يخص الجرائم الجنائية، الشروع في ارتكاب الجرائم، وتتميز معاقبة من يشرع في ارتكاب جريمة بالعقوبة المقررة لارتكابها. أمّا مجرد الإعداد لارتكاب فعل جنائي فلا يشكّل في ذاته جريمة.

#### الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و ٣٧)

يقضي قانون منع الفساد لسنة ١٩٨٧، بتوقيع العقوبة بالتناسب مع خطورة الجرم المقترف، بما يشمل حدوداً مختلفة لكل من مدد السجن والغرامات، ويجيز تطبيق بعض العوامل المشدّدة، حسبما تقرره المحكمة وتأخذ به.

وتكفل المادة ٣٨ من الدستور الحصانة لرئيس الجمهورية من إقامة الدعاوى المدنية أو الجنائية أو مواصلة نظرها ضده أثناء فترة ولايته فيما يخص أداء وظائفه.

وباستثناء رئيس جمهورية ترينيداد وتوباغو، فإن التشريعات لا تكفل الحصانة من الملاحقة القضائية لأيّ موظف عمومي. ومن ثم فإنّ كون شخص ما موظفاً عمومياً لا يحول دون إجراء تحقيق في مزاعم فساد.

وصلاحية اتخاذ القرار بشأن الملاحقة القضائية من عدمها يملكها حصراً مدير هيئة النيابة العامة، باعتباره جهة مستقلة. والعوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند ممارسة هذه السلطة التقديرية، التي تمتد لتشمل توجيه الاتهام وحفظ التحقيق واتخاذ القرار بعدم الملاحقة، تتناولها مبادئ توجيهية داخلية. وتنص المواد من ١٢ إلى ١٥ من قانون الكفالة لسنة ١٩٩٤ على التدابير والشروط التي يجوز للمحكمة أن تفرضها عندما تقرّر الإفراج عن متهم بكفالة، وهي معدّة من أجل ضمان السلامة العامة والتأكد من حضور المتهم لجلسات الدعوى اللاحقة.

وبالرغم من أنّه لا توجد سياسة رسمية بشأن الإفراج المبكر، فإنّ وزارة العدل تعمل في الوقت الراهن على وضع سياسة للإفراج المشروط. ومن خلالها، سيكون بوسع الجناة أن ينالوا تخفيفاً للأحكام الصادرة ضدهم إذا التحقوا ببرنامج التدريب وتنمية المهارات الشخصية الذي تقدّمه سلطات السجن وأتموه. وتجري مكافأة السجن الحسن السير والسلوك من خلال تطبيق نظام للإفراج المحدود مبكراً، بما يتيح له أن يمارسوا عملاً منتجاً خارج السجن.

وتجيز المواد من ١٢١ إلى ١٢٩ من الدستور للسلطات الإشرافية أن توقف الموظفين العموميين عن العمل وأن تُخضعهم للإجراءات التأديبية وأن تفصلهم عند ارتكابهم أفعالاً جنائية، بما في ذلك جرائم الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ المادة ٦ من قانون منع الفساد لسنة ١٩٨٧ تقضي بتجريد أيّ شخص يُدان بمخالفة للمواد من ٣ إلى ٥ (الرشوة والفساد) "من الأهلية إلى الأبد لأن يُنتخب أو يُعيّن للعمل في هيئة عمومية أو أن يشغل أيّ منصب رسمي آخر". وعلاوة على برامج التدريب والتعليم والمساعدة على التوظيف التي تقدّمها السجون لتشجيع إعادة التأهيل، فإنّ منظمات المجتمع المدني توفّر أيضاً المشورة والدعم.

وفيما يخص التعاون مع سلطات إنفاذ القانون، فإنّ المواد ٢ و٤ و١٢ من قانون الإجراءات الجنائية (بشأن المناقشات والاتفاقات المتعلقة بالتعاون مقابل تخفيف الأحكام) لسنة ١٩٩٩ تنص على نطاق الاتفاقات التي يمكن التوصل إليها بين النيابة العامة والمتهم لتخفيف العقوبة، ونوعية هذه الاتفاقات، بما يتضمّن التعاون مع جهات التحقيق الجنائي. ويشمل ذلك سلطة النيابة العامة في إيقاف الدعوى أو رفض إقامتها. ويحق للجناة المتعاونين أن يستفيدوا من تدابير الحماية التي يوفرها برنامج حماية العدالة، الذي سيرد وصفه لاحقاً في هذه الخلاصة، كشهود في دعوى جنائية.



### حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و ٣٣)

أنشأ قانون حماية العدالة لسنة ٢٠٠٠ برنامج حماية العدالة لتوفير الحماية للشهود وذويهم. ويحمي نطاق القانون الشهود والضحايا والمخلفين والموظفين القضائيين والموظفين القانونيين وموظفي إنفاذ القانون. وتشمل الجرائم التي تُكفل بشأنها الحماية جميع الجرائم المنصوص عليها في قانون منع الفساد لسنة ١٩٨٧، وكذلك جرائم غسل الأموال والسرقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ترينيداد وتوباغو طرف في البرنامج الإقليمي لحماية العدالة، الذي أُنشئ في عام ١٩٩٩، والذي يضم دول الجماعة الكاريبية.

وتُلزم المادة ٨ من قانون الإجراءات الجنائية (بشأن المناقشات والاتفاقات المتعلقة بتخفيف الأحكام مقابل التعاون) لسنة ١٩٩٩ النيابة العامة بمناقشة أي اتفاق من هذا النوع مع الضحايا والتماس العون منهم. وتُجيز المادة ١١ للمحكمة، حسب تقديرها، أن تستطلع آراء الضحايا قبل قبول اتفاق من هذا النوع أو إصدار الحكم.

وفيما يخص الأشخاص الذي يبلغون عن الفساد، كحظر المادة ٤٢ ألف من قانون نزاهة الحياة العامة لسنة ٢٠٠٠ فصل أي موظف عمومي أو وقفه عن العمل أو خفض درجته الوظيفية أو إخضاعه لإجراءات تأديبية أو مضايقته أو حرمانه من المزايا بسبب قيامه بالإبلاغ عن عمل من أعمال الفساد بحسن نية واستناداً إلى اعتقاد معقول.

### التجميد والحجز والمصادرة؛ السريّة المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

ينصُّ قانون عائدات الجريمة وقانون محاكم الإجراءات الوجيهة لسنة ١٩١٨ على الآلية القانونية التي تتيح للمحاكم، عند الإدانة، أن تأمر بمصادرة الأشياء التي تم الحصول عليها نتيجة لجريمة أو التي استُخدمت في ارتكاب جريمة، بما يشمل تجميد الممتلكات أو العائدات الإجرامية والحجز عليها ومصادرتها. ويشمل ذلك كل ما استخدم في ارتكاب الجريمة من ممتلكات أو معدات أو أدوات أخرى. ويتم تنفيذ الحجز والمصادرة دون المساس بحقوق الأطراف من الغير الحسنة النية، والمنصوص على حمايتهم بوجه خاص في المادة ١١٠ من قانون محاكم الإجراءات الوجيهة لسنة ١٩١٨. وأحكام الجزء الأول (المواد ٣-٤٢) من قانون عائدات الجريمة، المتعلقة "بمصادرة العائدات المتأتية من جرائم معينة"، تتناول الممتلكات المبدلة والمختلطة وتسمح بالمصادرة بحد أقصى يكافئ قيمة العائدات الإجرامية.

وبموجب المادتين ٢١ و ٢٢ من قانون عائدات الجريمة يجوز للمحكمة أن تعين حارساً قضائياً لإدارة الممتلكات المحجوز عليها حتى التصرف فيها نهائياً، ويكون من واجبه، كأمين عليها،

أن يحافظ على قيمة الممتلكات وما يترتب عليها من فائدة. وبموجب المادة ٥٨ من القانون، فإن الممتلكات المصادرة والموجودات المحجوز عليها تُدار من قبل لجنة للموجودات المحجوز عليها ينشئها المراقب العام للحسابات. ومن المصريح لهذه اللجنة أن تتصرف في الممتلكات بالطريقة الملائمة لصالح مشاريع تنمية المجتمع المحلي والحد من الطلب على المخدرات وإعادة التأهيل ولأغراض إنفاذ القانون.

وتحظر المادتان ٨ و ٥٥ من قانون المؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٨ رفض المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية الامتثال لحكم قضائي أو استدعاء للشهادة في دعوى جنائية استناداً إلى السرية المهنية.

#### التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

لا يوجد في ترينيداد وتوباغو قانون للتقادم فيما يتعلق بالجرائم المخلة بالشرف. أمّا فيما يتعلق بالجنح، فإن مدة التقادم تزيد من ستة أشهر إلى سنة واحدة في قضايا الفساد. بموجب المادة ٨ من قانون منع الفساد لسنة ١٩٨٧. ويتوقف احتساب مدة التقادم لدى بدء الدعوى، بما يحول دون انقضاء مدة التقادم نتيجة لهروب المدعى عليه.

وبالرغم من أن المادة ٨ من قانون الأدلة لسنة ١٨٤٨ تجيز للمحكمة، عند الحكم على شخص بعد إدانته، أن تتحرى عن الأحكام الجنائية السابقة التي صدرت عليه، فهي لا تشير إشارة محددة إلى أحكام الإدانة الجنائية في الولايات القضائية الأجنبية. ومع ذلك فليس ثمة ما يمنع المحكمة من أن تتحرى عن تلك الأحكام الأجنبية وهي تصدر حكمها.

#### الولاية القضائية (المادة ٤٢)

تُنشئ المادة ٩٠ من الدستور الولاية القضائية على الجرائم التي تُرتكب في ترينيداد وتوباغو. والمواد ٣٨٠ إلى ٣٨٢ من قانون الشحن لسنة ١٩٨٧، والمادة ٥٤ من قانون الطيران المدني لسنة ٢٠٠١، توسّع نطاق الولاية القضائية لتشمل السفن والطائرات التي ترفع علم ترينيداد وتوباغو، وكذا السفن والطائرات الأجنبية الموجودة داخل إقليم ترينيداد وتوباغو أو المحلقة فوقها. بيد أنه لا ولاية قضائية لترينيداد وتوباغو على الجرائم المرتكبة في الخارج، وحتى إن كان الضحية من مواطني ترينيداد وتوباغو. ويوجد استثناء من ذلك فيما يخص بعض قضايا الجرائم المالية، من قبيل جرائم غسل الأموال، التي ترتكب على نطاق دول متعددة، وذلك بموجب المادة ٢ من قانون عائدات الجريمة.

وليس لترينيداد وتوباغو ولاية قضائية على الرعايا الأجانب الذين يرتكبون جرائم في ولايات قضائية أجنبية ثم يتواجدون فيها ولا تسلمهم.

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

بموجب مبادئ القانون الأنغلو سكسوني المعمول بها، يمكن الاستناد إلى وقوع جرائم فساد لفسخ العقود، والمطالبة بالتعويض عن الضرر، واستصدار أوامر زجرية بغرض الانتصاف، واتخاذ إجراءات أخرى.

وتجيز المادتان ١٧ و ١٩ من قانون المحكمة العليا لسنة ١٩٦٢ رفع دعوى مدنية للمطالبة بالتعويض عن الضرر استناداً إلى عمل غير مشروع ارتكبه شخص آخر، بما يشمل أعمال الفساد. ولا يمس الحكم بالتعويض المدني بإمكانية فرض عقوبات جنائية.

السلطات المتخصصة والتنسيق فيما بين الأجهزة (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

كما ورد بيانه تفصيلاً فيما سبق، فإن لدى ترينيداد وتوباغو عدّة مكاتب متخصصة تعمل في مجال مكافحة الفساد وإنفاذ القانون. وقد أُفيد بأن التنسيق فيما بين هذه المؤسسات يمثل تحدياً، وكذا التنسيق بينها وبين الأجهزة القضائية وأجهزة التحقيق، لتعزيز منع الفساد والكشف عنه والتحقيق فيه.

وُهيئَت المادتان ٨ و ٥٥ من قانون المؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٨ آلية لتشجيع المؤسسات المالية على أن تتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون حيث تكفلان تدابير لحماية سرّية المعلومات إلا في الحالات التي ينص فيها القانون أو تأذن فيها المحكمة بغير ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فلدى هيئة شكاوى الشرطة خط هاتفي ساخن عمومي لتقديم شكاوى بشأن الفساد ضد جهاز الشرطة.

## ٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

إجمالاً، فيما يلي المعالم البارزة من التجارب الناجحة والممارسات الجيدة في تنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية:

- استحداث بديل مبتكر لتجريم الإثراء غير المشروع، وذلك بإلزام الموظفين العموميين بتقديم إقرارات ذمة مالية كإجراء إداري، مع فرض جزاءات جنائية في حالة عدم التعاون أو تقديم إقرارات زائفة.

- إنشاء برنامج إقليمي لحماية العدالة من أجل توفير الحماية للشهود والخبراء والضحايا على الصعيد الإقليمي، الأمر الذي ييسر التعاون الدولي.

## ٢-٣- التحديّات التي تواجه التنفيذ

من شأن الخطوات التالية أن تتيح زيادة تعزيز التدابير القائمة لمكافحة الفساد:

- تعديل المادة ٣ من قانون منع الفساد لسنة ١٩٨٧، المتعلقة برشو الموظفين العموميين، لإدراج تعبير "الكيانات" ضمن المستفيدين من المزايا غير المستحقة.
- اعتماد تشريعات تُجرّم رشو الموظفين العموميين الأجانب، والنظر في اعتماد تشريعات تُجرّم ارتشاء الموظفين العموميين الأجانب.
- النظر في اعتماد تشريعات تُجرّم بيع النفوذ وشرائه.
- النظر في اعتماد تشريعات تُجرّم الرشو والارتشاء في القطاع الخاص.
- في سياق المادة ٢٤ من قانون نزاهة الحياة العامة لسنة ٢٠٠٠، النظر في اعتماد تشريعات تُجرّم إساءة استغلال الموظفين العموميين لوظائفهم.
- النظر في اعتماد تدابير انتصاف للموظفين العموميين الذين يُبلغون عن الفساد، ويتعرضون للانتقام بما يخالف أحكام المادة ٤٢ ألف من قانون نزاهة الحياة العامة لسنة ٢٠٠٠.
- النظر في اعتماد تدابير لتوفير الحماية من المعاملة الجائرة للأشخاص، من غير الموظفين العموميين، الذين يُبلغون عن حالات فساد.
- النظر في اعتماد تدابير لتوفير الموارد والصلاحيات والحصانات لموظفي أجهزة التحقيق العاملة في مجال مكافحة الفساد، بما يكفي للقيام بالأنشطة المطلوبة منهم أثناء أدائهم لوظائفهم.
- النظر في اعتماد تدابير تزيد من تشجيع المؤسسات المالية وأفراد الجمهور العام على الإبلاغ عن الفساد.
- النظر في استحداث تدابير أو آليات لتعزيز فعالية المؤسسات الضالعة في منع الفساد والتحقيق في جرائمه، وتنفيذ هذه التدابير والآليات، وذلك بتعزيز

التنسيق، وتبادل المعلومات والتعاون، وتحديد الاختصاصات الوظيفية والقضائية ذات الصلة بوضوح وغير ذلك من الأساليب.

## ٢-٤ - الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدِّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- الممارسات الجيدة/الدروس المستفادة فيما يتعلق بالمواد ١٥ (رشو الموظفين العموميين الوطنيين)، و١٦ (رشو الموظفين العموميين الأجانب)، و١٧ (الاختلاس)، و١٨ (المتاجرة بالنفوذ)، و١٩ (إساءة استغلال الوظائف)، و٢٠ (الإثراء غير المشروع)، و٢١ (الرشو في القطاع الخاص)، و٢٢ (الاختلاس في القطاع الخاص)، و٢٣ (غسل الأموال)، و٢٤ (الإخفاء)، و٢٥ (إعاقة سير العدالة)، و٢٦ (مسؤولية الشخصيات الاعتبارية)، و٢٧ (المشاركة والشروع)، و٢٩ (التفادم)، و٣٠ (الملاحقة والمقاضاة والجزاءات)، و٣١ (التجميد والحجز والمصادرة)، و٣٢ (حماية الشهود والخبراء والضحايا)، و٣٣ (حماية المبلغين)، و٣٤ (عواقب أفعال الفساد)، و٣٥ (التعويض عن الضرر)، و٣٦ (السلطات المختصة)، و٣٧ (التعاون مع سلطات إنفاذ القانون)، و٣٨ (التعاون بين السلطات الوطنية)، و٣٩ (التعاون مع القطاع الخاص)، و٤٢ (الولاية القضائية).
- التشريعات النموذجية فيما يتعلق بالمواد ١٦ (رشو الموظفين العموميين الأجانب)، و٢٠ (الإثراء غير المشروع)، و٢٣ (غسل الأموال)، و٣٠ (الملاحقة والمقاضاة والجزاءات)، و٣٣ (حماية المبلغين)، و٣٤ (عواقب أفعال الفساد).
- المساعدة في بناء قدرات السلطات الوطنية فيما يتعلق بالمواد ٣٢ (حماية الشهود والخبراء والضحايا)، و٣٣ (حماية المبلغين)، و٤٢ (الولاية القضائية).
- المساعدة في الصياغة التشريعية فيما يتعلق بالمادة ٣٤ (عواقب أفعال الفساد).

## ٣- الفصل الرابع: التعاون الدولي

### ٣-١ ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

تسليم المجرمين (المادة ٤٤)

تسليم المطلوبين منصوصٌ عليه في قانون تسليم المطلوبين (من أقاليم الكومنولث والأقاليم الأجنبية وإليها) لسنة ١٩٨٥. ويسمح هذا القانون بتسليم المطلوبين مع ٥١ بلداً من بلدان

الكومنولث، ويورد قائمة بهذه البلدان في المرسوم المرفق به،<sup>(١)</sup> وكذلك مع الأقاليم الأجنبية التي بينها وبين ترينيداد وتوباغو معاهدة ثنائية - وهي تقتصر في الوقت الراهن على الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا.

وازدواجية التجريم لازمة لكي يكون تسليم المطلوبين ممكناً في أي جريمة، والمحك في تقريرها هو ماهية الفعل المرتكب في الجرائم التي يُعاقب عليها بالسجن لمدة لا تقل عن ١٢ شهراً (المادة ٦). وجميع الأفعال المجرمة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمجرمة في ترينيداد وتوباغو تستوفي شروط تسليم المطلوبين. ولا تعترف ترينيداد وتوباغو باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كأساس قانوني لتسليم المطلوبين ولا تنظر في تسليم المطلوبين مع البلدان التي لم تبرم معها معاهدة سارية. وقد أُفيد بأنه لا توجد في الوقت الراهن معاهدات قيد التفاوض.

وينص قانون تسليم المطلوبين لسنة ١٩٨٥ على الحبس الاحتياطي استناداً إلى طلب يُقدّم مباشرة للسلطة المركزية مشفوعاً بما يثبت صدور أمر توقيف أو حكم بالإدانة على أن يُقدّم طلب التسليم الرسمي في غضون مدة معقولة (المادتان ١٠ و ١٢ (٣)). غير أنه ليس بوسع ترينيداد وتوباغو أن تضع شخصاً قيد الحبس الاحتياطي استناداً إلى نشرة حمراء صادرة عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). ويتيح القانون اتباع إجراءات تسليم مبسّطة عند موافقة الشخص المطلوب (المادة ١١). وقد يسرّ القانون قبول الأدلة بتخفيفه لمتطلبات الإثبات، بما في ذلك من خلال قبول سجلّ للقضية (المادة ١٩ ألف).

ولا ترفض ترينيداد وتوباغو تسليم المطلوبين استناداً إلى كون الشخص المطلوب من مواطنيها. غير أن قوانينها لا تجيز إقامة دعوى جنائية محلية ضد ذلك الشخص.

وفيما يجوز رفض تسليم المطلوبين في جرائم سياسية، فإنّ القانون لا يجيز اعتبار الأعمال المجرمة بموجب معاهدات متعددة الأطراف جرائم سياسية الطابع (المادة ٨ (٧)). ولا يجيز رفض طلب للتسليم استناداً إلى أن الطلب متعلق بمسائل ضريبية.

وينص الدستور على حماية الحقوق والحريات في جميع الدعاوى الوطنية. كما ينص قانون تسليم المطلوبين لسنة ١٩٨٥ على رفض تسليم المطلوبين إذا كان الغرض منه ملاحقة الشخص المطلوب قضائياً أو معاقبته لأسباب قائمة على التمييز ضده (المادة ٨ (١)). وفي الممارسة العملية، تتشاور السلطة المركزية بانتظام مع الدول الطالبة لتيسير التعاون.

(١) المرسوم رقم ١٩٨٦/٣٣، بشأن تسليم المطلوبين (فيما بين أقاليم الكومنولث والأقاليم الأجنبية) (أقاليم الكومنولث المعلنة).

نقل الأشخاص المحكوم عليهم، نقل الإجراءات الجنائية (المادتان ٤٥ و ٤٧) يكفل قانون نقل السجناء لسنة ١٩٩٣ نقل الأشخاص الذين أدينوا في جرائم جنائية وحكم عليهم بالسجن.

ولا توجد أحكام في قوانين ترينيداد وتوباغو بشأن نقل الدعاوى الجنائية، ومع ذلك تُظهر الممارسة العملية أن السلطات قد رفضت ملاحقة بعض الأشخاص قضائياً مراعاة لمصلحة العدالة التي كانت تتطلب السماح بالملاحقة القضائية في بلد آخر.

#### المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

ينص قانون تبادل المساعدة في المسائل الجنائية لسنة ١٩٩٧ على تبادل المساعدة القانونية مع بلدان الكومنولث والبلدان التي بينها وبين ترينيداد وتوباغو معاهدة ثنائية، بما في ذلك تبادلها من خلال اتفاقية البلدان الأمريكية الخاصة بالمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية. وفي الوقت الراهن، لدى ترينيداد وتوباغو معاهدة ثنائية مع كل من كندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. ولا تقبل ترينيداد وتوباغو بالمعاهدات المتعددة الأطراف كسند قانوني لطلبات تبادل المساعدة القانونية، غير أن السلطة المركزية قد أكدت أنها تقدم المساعدة بالقدر الممكن، في الممارسة العملية، ولو لم توجد معاهدة.

وينطبق القانون على المسائل الجنائية، بما في ذلك الحجز على العائدات ومصادرتها ونزع ملكيتها، وينص على مجموعة واسعة من أشكال المساعدة. وتنص المادة ٥ على أن القانون لا يبطل أيّاً من الأشكال القائمة أو الجديدة للتعاون الرسمي أو غير الرسمي في المسائل الجنائية، ومن ثم فإنه يسمح بإرسال المعلومات تلقائياً.

ومكتب النائب العام، وهو الجهة المسؤولة عن شؤون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وفي تسليم المطلوبين، هو السلطة المركزية في هذا الشأن.

ويجوز تقديم طلبات المساعدة مباشرة إلى تلك السلطة المركزية التي تحيلها إلى الجهة الوطنية المعنية لتنفيذها. كما يجوز إرسال الطلبات عبر القنوات الدبلوماسية. وفي الحالات العاجلة، يجوز تقديم الطلبات شفهاً أو عبر الوسائل الإلكترونية، شريطة أن يعقب ذلك طلب رسمي. ولا يجوز إرسال الطلبات عبر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وشروط تقديم الطلب من حيث الشكل والمضمون منصوص عليها في الجدول الأول المرفق بالقانون.

وتنص المادة ١٦ على القيود المفروضة على استخدام الأدلة المقدّمة. ومع أن ترينيداد وتوباغو تُلزم الدولة الطالبة بإعلان أسبابها فيما يخص سرية الطلب (الجدول الأول، المادة ١ (د))،

فإن القانون لا يقتضي صراحة الإبقاء على سرية المعلومات المقدمة. وهذا الحكم منصوص عليه في المعاهدات الثنائية الثلاث كافة. وفيما لا تكون أوامر المحاكم سرية عادةً، فإن الإبقاء على سريتها ممكن عند الطلب.

وينص القانون على أن عدم ازدواجية التجريم يمكن أن يكون سبباً لرفض المساعدة، دون تمييز بين الحالات التي يُطلب فيها أعمال تدابير قسرية وغيرها من الحالات. غير أن السلطة المركزية أكدت أنها تقدّم المساعدة بالقدر الممكن.

وأسباب الرفض الإلزامي والاختياري، على حد سواء، منصوص عليها في المادتين ٢٢ (٢) و٢٢ (٣). وتُرفض المساعدة حين يتعلق الطلب بفعل تجرمه قوانين الضرائب في بلد من بلدان الكومنولث ما لم تكن الجريمة متعلقة بالإدلاء بشهادة زور أو إخفاء دخل متأت من أيٍّ من الجرائم المشمولة في اتفاقية البلدان الأمريكية الخاصة بالمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية. ومن الممكن أن يتعلق هذا الرفض بمسائل ذات طبيعة مالية. ويجب تقديم أسباب الرفض كتابةً.

وفيما يكفل القانون عدم التعرض للشهود طيلة فترة الاحتياج لهم للإدلاء بالشهادة، فإن هذا الضمان ينقضي بمرور ١٠ أيام على انتهاء تلك الفترة، وهي مدة أقل من الـ ١٥ يوماً المنصوص عليها كحد أدنى في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وتسعى السلطة المركزية لاحترام الآجال المطلوبة للمساعدة، وتجب على الاستفسارات بشأن التقدّم المحرز. وتتضمّن المعاهدات الثنائية أحكاماً بشأن التنفيذ السريع، والإرجاء، والمشاورات. وتحمل ترينيداد وتوباغو نفقات التنفيذ العادية، مع إمكانية اعتماد ترتيبات أخرى فيما يخص غير ذلك من التكاليف.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحريّ الخاصة  
(المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)

لا يستبعد قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية لسنة ١٩٩٧ أيّاً من الأشكال القائمة أو الجديدة للتعاون الرسمي أو غير الرسمي في المسائل الجنائية. وفي الممارسة العملية، تتعاون سلطات إنفاذ القانون في ترينيداد وتوباغو مع السلطات في البلدان الأخرى، إمّا عن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أو عبر الاتصالات غير الرسمية. ولم تُبرم ترينيداد وتوباغو أيّ اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف فيما يخص التعاون على إنفاذ القانون.



ولم يسبق لسلطات إنفاذ القانون أن اضطلعت بأيّ تحقيقات مشتركة ولم تنظر في إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف تتيح القيام بتحقيقات من هذا القبيل. وبصفة عامة، فليس من الشائع استخدام أساليب التحريّ الخاصة. والعمليات السريّة مسموح بها، عادة في تحقيقات المخدّرات. وهناك أحكام قانونية تنظّم عمليات التسليم المراقب للأسلحة النارية وسائر الأشياء ذات الصلة. بموجب قانون الأسلحة النارية لسنة ١٩٧٠. والمراقبة الإلكترونية إجراء جديد نوعاً ما لم يُختبر بعد بدقة ويؤذن باستخدامه بموجب أحكام قانون اعتراض الاتصالات لسنة ٢٠١٠. ولا توجد اتفاقات أو ترتيبات قائمة للسماح باستخدام هذه التقنيات على المستوى الدولي.

### ٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

إجمالاً، فيما يلي المعالم البارزة من التجارب الناجحة والممارسات الجيدة في تنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية:

- تقبل السلطة المركزية طلبات المساعدة القانونية المتبادلة مباشرة، بما في ذلك عبر الوسائل الإلكترونية أو شفهيّاً.
- تقبل السلطة المركزية الطلبات بلغات أخرى غير الإنكليزية، شريطة قدرتها على ترجمة الطلب محليّاً.

### ٣-٣- التحدّيات التي تواجه التنفيذ

يمكن أن تُوفّر النقاط التالية إطاراً لتعزيز وتوطيد الإجراءات التي اتّخذتها ترينيداد وتوباغو لمكافحة الفساد:

- النظر في اعتماد تشريعات تسمح باستخدام الاتفاقية كسند قانوني لتسليم المطلوبين وتبادل المساعدة القانونية، في حالة عدم وجود معاهدة.
- إبلاغ الأمين العام بالسلطة المركزية المعيّنة لغرض تنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بموجب الاتفاقية، وباللغة أو اللغات التي تُقبل بها الطلبات.
- تعديل المادة ٢٢ (٢) (ك) من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية لسنة ١٩٩٧، لضمان ألا تُرفض طلبات للمساعدة القانونية المتبادلة لا لسبب إلاّ لأنّ الجريمة تنطوي على مسائل ضريبية.

- تعديل المادة ١١ (٢) من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية لسنة ١٩٩٧، لزيادة المدة المحددة لضمان عدم التعرض للشهود من ١٠ أيام إلى ١٥ يوماً.
- النظر في إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو إقليمية أو دولية لتيسير التعاون المباشر بين أجهزة إنفاذ القانون، و/أو إجراء التحقيقات المشتركة، و/أو استخدام أساليب التحري الخاصة على المستوى الدولي.

### ٣-٤ - الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُدِّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- الممارسات الجيدة/الدروس المستفادة فيما يتعلق بالمواد ٤٤ (تسليم المطلوبين)، و٤٧ (نقل الإجراءات الجنائية)، و٤٨ (التعاون في مجال إنفاذ القانون)، و٥٠ (أساليب التحري الخاصة).
- المساعدة في بناء قدرات السلطات الوطنية فيما يتعلق بالمواد ٤٤ (تسليم المطلوبين)، و٤٨ (التعاون في مجال إنفاذ القانون)، و٥٠ (أساليب التحري الخاصة).
- المعاهدات النموذجية فيما يتعلق بالمادة ٤٤ (تسليم المطلوبين).
- الاتفاقات والترتيبات النموذجية فيما يتعلق بالمادتين ٤٨ (التعاون في مجال إنفاذ القانون)، و٥٠ (أساليب التحري الخاصة).
- المساعدة التكنولوجية فيما يتعلق بالمادة ٤٨ (التعاون في مجال إنفاذ القانون).